منظمة الصحة العالمية

جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون **ج٦٩/١٣**
البند ١٢-٧ من جدول الأعمال المؤقت **٢٠ أيار/ مايو ٢٠١٦**
A69/13

التصدي للتحديات الماثلة أمام عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق (٢٠١١-٢٠٢٠): حصيلة المؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق - آن الأوان لتحقيق النتائج

تقرير من الأمانة

١- نظر المجلس التنفيذي، أثناء دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة، في نسخة سابقة من هذا التقرير.[١] ووافق على إجراء المزيد من المناقشات حول مشروع القرار في الفترة من دورة المجلس التنفيذي الثامنة والثلاثين بعد المائة إلى جمعية الصحة العالمية التاسعة والستين. وتم تعديل الفقرة ١٧ في ضوء الملاحظات التي أبديت والإجراءات التي تلت الدورة.

٢- يلقى ١,٢ مليون شخص حتفهم كل عام في حوادث المرور، وتلحق الإصابات بنحو ٥٠ مليون شخص. وتُعتبر حوادث المرور هي السبب الرئيسي للوفاة بين من تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و٢٩ عاماً، وتحتل المكانة التاسعة بين أسباب الوفاة على نطاق العالم. ومن المتوقع أنه إذا لم تُتخذ الخطوات الملائمة ستصبح حوادث المرور سابع سبب من أسباب الوفاة الرئيسية بحلول عام ٢٠٣٠.[٢]

٣- وتتحمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عبء إماتة كبيراً بوجه خاص: وبالرغم من أن لدى تلك البلدان نصف المركبات المسجلة في العالم فقط فإنه يحدث فيها ٩٠٪ من إجمالي عدد وفيات حوادث المرور. ويتفاوت حجم هذه الوفيات حسب إقليم المنظمة، حيث يسجل الإقليم الأوروبي أقل معدل إماتة (٩,٣ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة)، ويسجل الإقليم الأفريقي أعلى المعدلات (٢٦,٦ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة).[٣]

---

١ انظر الوثيقة م ت١٣٨/١٢ والمحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الثامنة والثلاثين بعد المائة، الجلسة الثالثة عشرة، الفرع ٣ (الوثيقة م ت١٣٨/٢٠١٦/ سجلات/٢ (بالإنكليزية)).

٢ للمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الموقع الالكتروني الخاص بتوقعات الوفيات وأسبابها في عامي ٢٠١٥ و٢٠٣٠ على الموقع التالي: http://www.who.int/healthinfo/global_burden_disease/projections/en (تم الاطلاع في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٦). وتحت بند توقعات الموجز العالمي يقدم الجدول المعنون "الأسباب الرئيسية العشرون" معلومات عن عام ٢٠١٥ والتوقعات الخاصة بعام ٢٠٣٠.

٣ للحصول على معلومات إضافية، انظر التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق ٢٠١٥ المتاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.who.int/violence_injury_prevention/road_safety_status/2015/en/ (تم الاطلاع في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٦).

٤- ويكون نصف من يلقون حتفهم على الطرق تقريباً من مستخدمي الطرق الضعفاء (بما في ذلك على سبيل المثال المشاة وراكبي الدراجات وراكبي الدراجات النارية). وتعتمد مخاطر الإصابة في التصادم على السن أيضاً (أي أن المخاطر تكون أعلى بين الأطفال والشباب والمسنين)، وعلى نوع الجنس (يحدث ثلاثة أرباع كل وفيات حوادث المرور بين الذكور)، وعلى حالة العجز.

٥- ولإصابات حوادث المرور آثار وخيمة على الصحة العمومية والتنمية. فملايين البشر الذين يصابون في حوادث المرور يدخلون المستشفى، الأمر الذي تترتب عليه تكاليف طبية كبيرة تتحملها أسرهم وحكوماتهم. وعلاوة على ذلك ففي حالة وفاة أو إصابة الشخص الذي يعولها، فإن فقدان الدخل الناجم عن ذلك يدفع بعض الأسر إلى براثن الفقر. وتشير التقديرات إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تفقد ما يصل إلى ٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي نتيجة حوادث المرور.[١]

٦- وينبغي أن تعتمد البلدان "نهج النظام الآمن" من أجل خفض معدلات الإماتة والإصابات. ويقر مثل هذا النهج بأن جسم الإنسان ضعيف، وبأن البشر يقعون في أخطاء؛ كما أنه يعوض هذه القابلة للخطأ بتسهيل التدخلات التي لا تستهدف مستخدمي الطرق فحسب بل تستهدف أيضاً المركبات والبنية التحتية للطرق. ويقتضي تطبيق هذا النهج المشاركة والتعاون بين عدد من القطاعات بما فيها قطاعات الصحة والنقل والتعليم والداخلية (الشرطة) والمالية.

٧- وقد أسفر الجمع بين تنفيذ الممارسات الجيدة (مثل اعتماد تشريعات مناسبة وإنفاذها) والتوعية من خلال التسويق الاجتماعي، وتحسين الطرق والمركبات، والاستجابة بصورة أفضل بعد وقوع الحوادث، عن خفض كبير في عدد الوفيات والإصابات في كثير من البلدان. ويُعد تعزيز الإتاحة المنصفة للتنقل المستدام، بما في ذلك النقل العام الآمن والسير الآمن والقيادة الآمنة للدراجات، من العناصر الرئيسية في خفض عدد الوفيات والإصابات، وتحقيق فوائد أخرى، مثل خفض الانبعاثات وتحسين الصحة بفضل زيادة النشاط البدني.

٨- ويُعد جمع البيانات وتحليلها من الأمور ذات الأهمية الحاسمة لفهم السلامة على الطرق وتحسينها. وقد أنشأت بعض الدول الأعضاء نظماً متينة تتبع المعايير الدولية لجمع البيانات وتحليلها، ولاتزال دول أعضاء أخرى تحتاج إلى تنفيذ هذه النظم.

٩- كما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في عدة قرارات صدرت منذ عام ٢٠٠٣، لفتت الانتباه إلى أزمة السلامة على الطرق في العالم، وإلى ضرورة اتباع ممارسات جيدة في هذا الصدد. وفي القرار ٢٨٩/٥٨ بشأن تحسين السلامة العالمية على الطرق (٢٠٠٤) دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة الصحة العالمية إلى أن تؤدي، داخل منظومة الأمم المتحدة وبالتعاون الوثيق مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، دور منسق المسائل المتعلقة بالسلامة على الطرق. وقبلت جمعية الصحة العالمية بموجب القرار ج ص ع٥٧-١٠ الصادر في عام ٢٠٠٤، ثم عملت منظمة الصحة العالمية على تيسير إنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق.[٢]

---

١ انظر International Road Assessment Programme (iRAP), A business case for safer roads, http://www.irap.org/en/about-irap-2/a-business-case-for-safer-roads (تم الاطلاع في ١١ أيار/ مايو ٢٠١٦).

٢ للمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على موقع فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق على الرابط التالي: http://www.who.int/roadsafety/en/ (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

١٠- ويشكل هذا الفريق آلية تشاور غير رسمية هدفها هو تيسير التعاون وتعزيز التنسيق العالمي والإقليمي، وذلك على سبيل المثال من خلال العمل المشترك بشأن أسابيع الأمم المتحدة العالمية للسلامة على الطرق، ودعم تنفيذ الممارسات الجيدة في البلدان. ويجتمع مرتين في السنة أكثر من ٨٠ منظمة شريكة (بما فيها الدول الأعضاء وهيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات الأكاديمية والمؤسسات الوقفية والمجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص) من أجل تنسيق أنشطة السلامة على الطرق، مثل أسابيع السلامة على الطرق. وقد تعاون بعض أعضائه أيضاً على إعداد إرشادات تقعيدية (نُشرت كسلسلة مراجع لصانعي القرار والممارسين).[١]

١١- وفي عام ٢٠٠٩ استضافت حكومة الاتحاد الروسي الاجتماع الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق آن الأوان للعمل (موسكو، ١٩-٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩) والذي اعتمد فيه المندوبون إعلان موسكو.[٢] وقد دعوا في ذلك النص الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تعلن الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق.

١٢- وفي عام ٢٠١٠ أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ٢٥٥/٦٤، بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقداً للعمل من أجل السلامة على الطرق، هدفه تثبيت مستوى الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق ثم خفضه. كما دعا إلى العمل على زيادة نسبة البلدان التي لديها تشريعات ملائمة بشأن عوامل الخطر الرئيسية بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و٥٠٪.[٣] وقد أسفر عقد العمل، الذي تم تدشينه في أكثر من ١٠٠ بلد، عن نتائج كبيرة على المستوى الدولي، بما في ذلك إنشاء التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية من أجل السلامة على الطرق، وإعداد سلسلة تقارير الحالة العالمية لمنظمة الصحة العالمية عن السلامة على الطرق، وتقديم تبرعات إضافية لتنفيذ الممارسات الجيدة على المستوى القُطري، وإدخال تحسينات وطنية ومحلية على التشريعات والإنفاذ والتوعية.

١٣- وأسهمت الأمانة في عقد العمل بعدة أمور منها ما يلي:

- الاضطلاع بدور قيادي من خلال تنسيق فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، وتقديم دعم الأمانة لعقد العمل
- تيسير عمل أصدقاء عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠، وهو فريق غير رسمي من الدول الأعضاء والوكالات الدولية يعزز تنفيذ الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠
- رصد وتنفيذ الممارسات الجيدة من خلال النشر الدوري لتقارير الحالة العالمية

---

١ المنشورات والموارد الخاصة بالسلامة على الطرق متاحة في http://www.who.int/violence_injury_prevention/publications/road_traffic/en/ (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

٢ للمزيد من المعلومات بشأن المؤتمر الوزاري العالمي الأول بشأن السلامة على الطرق: حان وقت العمل انظر: http://www.who.int/roadsafety/ministerial_conference/declaration_en.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

٣ القرار ٢٥٥/٦٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم، انظر http://www.who.int/violence_injury_prevention/publications/road_traffic/UN_GA_resolution-54-255-en.pdf?ua=1 (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

- تقديم الدعم التقني إلى البلدان لتحسين تشريعاتها الخاصة بالسلامة على الطرق، وتنفيذ حملات تسويق اجتماعي ذات وقع قوي؛ وأسفرت تلك الجهود عن زيادة معدلات استخدام أحزمة المقاعد وخوذات الدراجات النارية، ونظم أحزمة أمان الأطفال، وخفض معدلات الإسراع والقيادة تحت تأثير الكحول في عدة بلدان

- توفير بناء القدرات وإعطاء الإرشادات وتقديم الدعم التقني لتحسين خدمات الطوارئ الطبية للمصابين والعجزة في حوادث الطرق، وذلك على سبيل المثال من خلال تحديد رقم وطني وحيد للطوارئ، وتحسين برامج التدريب الخاصة بالطوارئ لمهنيي قطاع الصحة.

١٤- وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ استُهدف موضوع السلامة على الطرق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.[١] وتدعو الغاية ٣-٦ إلى خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وتدعو الغاية ١١-٢ إلى توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولاسيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بحلول عام ٢٠٣٠.

١٥- وكان من بين المشاركين في المؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق - آن الأوان لتحقيق النتائج (برازيليا، ١٨-١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥) أكثر من ٢٠٠٠ مندوب و٥٢ وزيراً ونائب وزير من ١٢٢ بلداً، وقد اعتمدوا إعلان برازيليا[٢] الذي شجع على عدة أمور منها أن تقوم منظمة الصحة العالمية بتيسير عملية تفضي إلى تعريف استعمال الأهداف والمؤشرات الوطنية والإقليمية والعالمية لخفض الوفيات والإصابات الناجم عن حوادث المرور، والمشاركة في العملية التي ستفضي إلى تعريف مؤشرات الأهداف المتعلقة بالسلامة على الطرق في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٦- وقد وصف *التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق لعام ٢٠١٥* [٣] التحسينات المدخلة في مجال السلامة على الطرق في السنوات الثلاث الأولى من عقد العمل، بما في ذلك تثبيت عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور في العالم عند ١,٢٥ مليون وفاة بالرغم من زيادة نسبتها ١٦٪ في عدد المركبات في العالم. وأفاد التقرير بأن ١٧ بلداً قد حسّن تشريعاته فيما يتعلق بعامل خطر رئيسي واحد على الأقل. ومع ذلك فقد بين التقرير أيضاً أنه لايزال هناك عمل كبير يلزم الاضطلاع به في هذا الصدد: فبالرغم من أن أكثر من نصف الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية لديها تشريعات مناسبة بشأن أحزمة المقاعد فإن لدى ربعها فقط تقريباً تشريعات مناسبة بشأن استعمال نظم أحزمة أمان الأطفال، والإسراع في المناطق الحضرية وارتداء الخوذات المعيارية للدراجات النارية، ولدى خُمس البلدان فقط قوانين جيدة بشأن القيادة تحت تأثير الكحول. وعلاوة على ذلك يجري تنفيذ سياسات تعزز السير على الأقدام وركوب الدراجات في ٩٢ بلداً فقط.

---

١ القرار ١/٧٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة - تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، انظر الرابط: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1 (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

٢ للاطلاع على إعلان برازيليا انظر الرابط:
http://www.who.int/violence_injury_prevention/road_traffic/Final_Brasilia_declaration_EN.pdf (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).

٣ *للاطلاع على التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق لعام ٢٠١٥* انظر الرابط:
http://www.who.int/violence_injury_prevention/road_safety_status/2015/en/ (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٥).

١٧- بتاريخ ١٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٦، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٢٦٠/٧٠ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم.[١] وأعاد قرار الجمعية العامة التأكيد مجدداً، في جملة أمور، على قرارها ١/٧٠، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة شاملة وبعيدة المدى من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها التحويلية التي تركز على البشر؛ وأيد اعتماد إعلان برازيليا في المؤتمر العالمي الثاني الرفيع المستوى للسلامة على الطرق؛ وكرر دعوتها إلى الحكومات للاضطلاع بدور قيادي في تنفيذ أنشطة عقد العمل والغايات المتعلقة بالسلامة على الطرق في خطة عام ٢٠٣٠، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون المشترك بين القطاعات وأصحاب المصلحة المتعددين الذي يتضمن جهود الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، والجمعيات المهنية، والمجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المعنية بالضحايا ومنظمات الشباب ووسائل الإعلام. وطلبت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مواصلة التيسير، من خلال الآليات الحالية، بما في ذلك من خلال فريق الأمم المتحدة المعني بالتعاون في مجال السلامة على الطرق، وهي عملية شفافة ومستدامة وتشاركية مع جميع أصحاب المصلحة، لمساعدة البلدان الراغبة في تطوير الغايات الخاصة بالأداء العالمي التطوعي المعني بعوامل الخطر الرئيسية وآليات تقديم الخدمات للحد من الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق والإصابات في سياق العملية المؤدية إلى تعريف واستخدام المؤشرات الخاصة بالغايات المرتبطة بالسلامة على الطرق في خطة عام ٢٠٣٠ والخطة العالمية لعقد العمل؛ ودعت منظمة الصحة العالمية إلى مواصلة الرصد، من خلال تقاريرها بشأن الوضع العالمي، والتقدم نحو تحقيق أهداف عقد العمل؛ وطالبت منظمة الصحة العالمية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة بتيسير سبل تنظيم الأنشطة خلال عام ٢٠١٧ لأسبوع الأمم المتحدة الرابع بشأن السلامة على الطرق في العالم.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

١٨- جمعية الصحة مدعوة إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =

١ القرار ٢٦٠/٧٠ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/260 (تم الاطلاع في ١٠ أيار/ مايو ٢٠١٦).